مَنْ أنا في الولايات المتحدة؟

أفكارٌ من مواطنة عربية ـ أميركية

. رانية المصري * .

حين انتقلتُ إلى لبنان في بداية العام الماضي، افترَضَ أحدُ طلاّبي أنّني انتخبتُ جورج بوش لمجرّد أنّني لبنانية وأَحْمل الجنسيةَ الأميركية.

لا، أنا لم أَنْتخب جورج بوش.

إنّ ما دَفَعَ قسمًا كبيرًا من العرب الأميركيين إلى التصويت لصالح جورج بوش في ولايته الرئاسية الأولى، وما دفَعَ قسمًا أقلّ من هؤلاء إلى التصويت له مجدّدًا في ولايته الثانية، يتلخّص في إدراكهم لهويّتهم الذاتية ولسياق الصراع الذي يخوضونه. (ملاحظة: دعوني أوضحْ لكم منذ البداية أنّ هناك اختلافاتٍ ضئيلةً بين الحزبيْن الديموقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة؛ وأما الفارقُ الأساسي فهو أنّ الحزب الجمهوري أكثرُ جَهْرًا بمواقفه حيال الحقوق المدنية، وحقوقِ المهاجرين، والسياسة الخارجية العسكرية الإمبريالية)

تُركّز ندوتُنا الليلةَ على النضال ضدّ الإمبريالية الأميركية من داخل الولايات المتحدة والحقّ أنّ الهوية ذاتُ علاقةٍ وثيقةٍ بذلك النضال لجهة الإجابة عن مسائل تتعلّق بالتنظيم، وتعريفِ المشاكل، وبناءِ التحالفات إنّ رؤيتنا لأنفسنا تؤثّر عميقًا في طريقة اختيارنا لتنظيم أنفسنا سياسيّاً، ولتحديدِ قضيّتنا، وتحديدِ ما هو مستقلٌّ عن كفاحنا، بل ولتحديد تحالفاتنا وعداواتنا. فمثلما يؤثّر تعريفُنا لهويّتنا هنا داخلَ لبنان في إدراكنا لمن «نحن» ومَنِ «الآخرُ،» فإنّ الأمرَ عينَه ينطبق على الولايات المتحدة، ولاسيّما بالنسبة إلى العرب هناك.

السؤال الأساس، إذن، هو كيف يَنْظر العربُ في الولايات المتحدة إلى أنفسهم؟ وكيف يَنْظرون إلى الآخرين؟ وكيف يَنْظر الآخرون إليهم؟ وكيف تؤثّر كُلُّ هذه الإدراكات والهويّات المختارة في العمل التنظيمي السياسي؟

دعوني أولاً أقدّمْ خلفيّةً بسيطةً عن العرب الأميركيين، مستندةً إلى إحصائيات أجراها «المعهدُ العربي الأميركي» (AAI) عامَ ٢٠٠٠:

ـ ٥٦٪ من العرب الأميركيين (الذين يَبْلغون أكثرَ من ثلاثة ملايين) هم من أصلٍ لبناني ١٤٪ من سورية ١١/ من مصر ٩٪ من فلسطين ٤/ من الأردن. ٢/ من العراق. والأربعة في المئة الباقون هم من أقطارٍ عربيةٍ أخرى.

ـ اقتصاديّاً: ٣٠/ من العرب الأميركيين يتقاضوْن أكثرَ من ٧٥ ألف دولار سنويّاً، وهو ما يفوق دَخْلَ المواطن الأميركي العادي. ولا يَسْبقهم في هذا المضمار إلاّ اليهودُ الأميركيون. والـ ٢٢٪ ممن يُعْلنون عن دَخْلهم الذي لا يتجاوز ٢٥ ألف دولار أميركي هم أيضًا من بين أدنى المجموعات العِرْقية المشمولة بذلك المسح بكلامٍ آخر، العرب الأميركيون هم من أغنى المجموعات الإثنية في الولايات المتحدة؛ كما أنّ نسبة الفقراء بين العرب الأميركيين هي الأكثرُ انخفاضًا من بين المجموعات الإثنية المشمولة بالمسح المذكور.

ـ تربويّاً. حوالى نصف العرب الأميركيين حازوا درجةَ بكالوريوس في الجامعة أو أفضل. وتلك نسبةٌ أعلى بكثيرٍ من المعدّل العامّ الأميركي.

---

* ـ أستاذة مساعدة في قسم العلوم في جامعة البلمند (لبنان)، والمديرة المساعدة لمؤسسة الدراسات البيئية في الجامعة نفسها لها أبحاثٌ ونشاطاتٌ كثيرة في مجال الدفاع عن الشعب العراقي (ولاسيّما أثناء فترة العقوبات)، ومناهَضة الاحتلال الصهيوني، وفضح دوْر الشركات الأميركية في تدمير الاقتصاد العراقي عنوانُها الإلكتروني rania@ourwords.org وهي تودّ أن تشكر وائل المصري ودواليا حشاد، وهما ناشطان عربيّان أميركيان عريقان، على تعليقاتهما وأفكارهما النافذة كما تَشْكر رفعت المصري على مساعدته الكبيرة في ترجمة هذا الخطاب إلى العربية. وهذا هو النصّ الكامل لكلمتها التي ألْقتها في نادي الساحة بدعوةٍ من مجلة الآداب والنادي المذكور في ٢٠٠٦/٦/٢٩ ضمن ندوةٍ ضَمّتها إلى الدكتوريْن أسعد أبو خليل وأحمد دلاّل بعنوان «مقاومة الإمبريالية في عقر دارها»

• رانيــــــة المصـــــري •

رغم الاضطهاد الذي يتعرّض له العرب الأميركيون والأقليات الأخرى، فإنّ المنظّمات العربية الأميركية الكبرى تعمل في معزل عن الآخرين.

بعد هذه المعطيات الديموغرافية، كيف يَنْظر العربُ الأميركيون إلى أنفسهم؟ أَيَعْتبرون أنفسَهم «بِيضًا،» أيْ جزءًا من البنية السلطوية المهيمنة السائدة في الولايات المتحدة؟

بين عاميْ ١٩١٤ و١٩٣٣ دار جدلٌ في المحاكم الأميركية حول ما إذا كان العربُ «بيضًا،» وما إذا كانوا جديرين مِنْ ثَمَّ بالحصول على الجنسية الأميركية (التي كان غيرُ البِيض محرومين منها حتى العام ١٩٤٤).[١] وفي النهاية قَررت المحاكمُ الفدرالية الأميركية أنّ العرب بِيضٌ فعلاً. بل إنّ العرب من شمالي أفريقيا ـ كالمصريين السود مثلاً ـ صُنِّفوا بيضًا هم أيضًا

وفي التسعينيات ضَغَطَتِ المنظّماتُ العربيةُ الأميركية من أجل إخراج العرب الأميركيين من فئة «البِيض» ليكون لهم تصنيفٌ خاصٌ بهم في الإحصاء السكاني الأميركي، هو «العرب الأميركيون.» ذلك أنّ ما حقّقتْه حركةُ الحقوق المدنية وبرامجُ العمل التثبيتي[٢] جَعَلَ من المفيد والمربح أن تُصنَّف مجموعةٌ ما ضمن «الأقليّات.»

ولكنْ هل ينظِّم العربُ الأميركيون أنفسَهم خارجَ هذه الفئة؟ بكلامٍ آخر، هل تُقِرُّ المنظماتُ العربيةُ الأميركية بوجودِ أوجُهِ شبهٍ بينها ـ كأقليّة ـ وبين الأقليات الأخرى؟

للأسف، ورغم وجودِ أوجُهِ شبهٍ كثيرةٍ في الاضطهاد الذي يتعرّض له العربُ الأميركيون والأقلياتُ الأخرى معًا، ولاسيّما الأفارقةُ الأميركيون، فإنّ المنظمات العربية الأميركية الكبرى واصلتْ عملَها في معزلٍ عن الآخرين.

غير أنّ مسألة التكتيكات التنظيمية بالغةُ الأهمية، خاصةً مع ازدياد التمييز داخل الولايات المتحدة ففي ٢٠٠٦/٦/١٤ حَكَمَ القاضي الفيدرالي الأميركي جون غليسون بأنّ من صلاحية الحكومة توقيفَ غير الأميركيين إلى أجلٍ غيرِ مسمّى، ومن دون أيِّ تعليل، ما دامت نهايةُ هذا التوقيف «منظورةً إلى حدٍّ معقول» (reasonably foreseable) بعد أن كان قاضي الهجرة قد أمَرَهم بمغادرة البلاد.[٣]

ماذا يعني ذلك؟ يعني أنّه من المحتمل أن يُقْبض على المرء ويوقَفَ ويُسْجَنَ لمجرّد أنّه لبنانيّ أو فلسطينيّ أو مسلم (أو ربما، في المستقبل القريب، لمجرّد أنّه صينيّ أو مكسيكيّ)، ولمدةٍ تُقرّرها الحكومةُ الأميركيةُ، ومن دون توجيهِ أيِّ اتهامات، أو إعطاءِ ذلك المرء فرصةَ السماح له بالذهاب إلى المحكمة لمواجهة حكم الاعتقال.

لقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يتطرّق فيها قاضٍ فدراليّ إلى مسألة التمييز في معاملة المئات من المهاجرين المسلمين الذين قُبِض عليهم بالجُمْلة بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية وسُجِنوا شهورًا طويلةً، قبل أن يبرّأوا من أيِّ ارتباطٍ بالإرهاب ويُرحَّلوا خارج الولايات المتحدة. فماذا كان ردُّ الجاليات العربية الأميركية؟ هل رأت المنظّماتُ العربية الأميركية أوجهَ شبهٍ بينها، كأقلية، وبين الأقليات الأخرى؟ أمْ هي تعتبر نفسَها استثناءً في هذا النظام الجميل الذي تَسُوده العدالةُ والمساواة لولا بعضُ الثغرات؟

الجواب هو أنّ المنظّمات المذكورة اتّبعتْ تكتيكًا يقضي بدراسة كلِّ حالةٍ على حِدة، كما لو أنّ العربَ كانوا ويبقون هم وحدَهم ضحايا العنصرية على يد المؤسسات الأميركية. إنّها، بحقٍّ، عقليةُ «الضحية الكبرى» (The superlative victim mentality)

وبالإضافة إلى تضييع الجاليات العربية الأميركية فُرَصَ التضامن مع الأقليات

١ ـ Helen H. Samhan, **Not Quite White: Race Classification & the Arab American Experience** (Washington DC: Arab American Institute, 1998).

٢ ـ Affirmative Action Programs برامجُ تَسْعى إلى تحسين الفُرص التعليمية والتوظيفية للأقليّات والنساء

٣ ـ Nina Bernestein, "Judge Supports Broad Powers of Detention," New York, June 15, 2006.

الأخرى، ثمة ما يَبْعث على المزيد من القلق، ألاَ وهو العنصريةُ المتفشّيةُ داخل تلك الجالية. ولا أعني هنا أنّ العربَ الأميركيين ضحايا للعنصرية فحسب، بل إنّ جزءًا منهم **مقترفٌ** لها أيضًا فكثيرٌ منهم يمارسون العنصريةَ ضدَّ المكسيكيين، وضدَّ الهنود، وضدَّ الأفارقة الأميركيين، وضدَّ كلِّ مَنْ يمكن اعتبارُهم «آخرين،» وبشكلٍ أكثر تحديدًا «غير البيض.» وهناك أسبابٌ كثيرةٌ للعنصرية التي تَقْترفها جالياتٌ بحقّ جالياتٍ أخرى داخل الولايات المتحدة، وجوهرُ تلك الأسباب يعود إلى إحساسِ تلك الجاليات باللاأمان الاقتصاديِ وإلى الجهل الاجتماعي.

ولأنّني أتحدَّث في لبنان، فمن المهمّ الإشارة إلى أنّ العنصرية التي يمارسها أمثالُ أولئك العرب ليست أمرًا نادرًا على الإطلاق. يكفي أن نَنْظر إلى العنصرية التي نمارسها نحن **هنا** ضدَّ كلِّ مَنْ نعتبره «آخر،» وكلِّ مَنْ نستطيع أن نُنْزله إلى مرتبةٍ «دُوننا.» ومع ذلك، فإنّنا نشكو، كلَّ الوقت، من العنصرية التي تُرتكب ضدّنا.

إنّ العنصرية الأميركية ضدّ العرب الأميركيين، إذن، شبيهةٌ بالعنصرية المرتكبة ضدّ الجاليات الأخرى. ومن ثمّ، فإنّ العملَ المنظَّم ضدّ أيِّ شكلٍ من أشكال العنصرية ينبغي أن يتمّ بالتنسيق مع النشاطات الأخرى المعادية للعنصرية. وبالمثل، فإنّ قضايا السياسة الخارجية التي توثِّر في العرب خارجَ الولايات المتحدة لا يُمْكن فصلُها عن أمور السياسة المحلية داخل الولايات المتحدة

فلنأخذْ، على سبيل المثال، الاحتلالَ الأميركيَّ للعراق.

١) فالحال أنّ الحرب على العراق مرتبطةٌ بتزايد العسكرة داخل المدارس الأميركية: ذلك أنّ هذه العسكرة تساعد على ضمانِ تدفُّقِ الشباب إلى الجيش الأميركي. إنّ المؤسسة العسكرية الأميركية تَسْتهدف، بشكلٍ واضح، إلحاقَ الطلاّب بالجيش، ولاسيّما الفقراءُ الأفارقة الأميركيون وذوو الأصول الأميركية اللاتينية، ابتداءً من الرابعة عشرة من عمرهم. علاوةً على ذلك، فإنّ وزارة الدفاع، وللمرة الأولى في تاريخها، مَضَتْ أبعدَ من مجرّد تجنيد الفقراء في الجيش، إذ إنّها تسعى الآن إلى استهداف جاليةٍ بعينها هي الجالية الأميركية اللاتينية [١] ومن ثم ليس مستغرَبًا أن نجد أنّ الجيش الأميركي يضمّ بشكلٍ غيرِ متوازن أصحابَ الدخل المنخفض وأبناءَ الأقليات الذين ينخرطون في الجيش بسبب عدم توفّر فرص العمل أو التعليم.

٢) إنّ الدفع باتجاه خصخصة الموارد الطبيعية العراقية لا يُمْكن فصلُه عن الدفع الذي تقوم به منظمةُ التجارة العالمية وصندوقُ النقد الدولي والبنكُ الدولي في الاتجاه نفسه. فالحقّ أنّ ما يَحْدث للاقتصاد العراقي، بضغطٍ من الجيش الأميركي، هو تحقيقُ حلمٍ عزيزٍ على منظمة التجارة العالمية، ألا وهو بيعٌ شبهُ كامل للموارد الطبيعية، وإلغاءُ التعريفات، وفرضُ أقلِّ الضرائب الممكنة على الشركات الأجنبية، وهلمّجرّاً

٣) ثم إنّ شركة هاليبرتون، التي هي أبرزُ شركة أميركية تَحْصل على عقودِ عملٍ من أموال دافعي الضرائب الأميركيين من أجل «إعادة بناء» العراق، وتَفْشل في تحقيق ذلك. هذه الشركة أُعطيتْ من جديدٍ عقودًا من أجل «إعادة بناء» نيو أورلينز بعد إعصار كاترينا على حساب المُعْوزين (العراقيين أو أبناءِ نيو أورلينز المنكوبة) بهدفٍ متعمَّدٍ هو زيادةُ أرباحها

إذن، كيف يتوجّب على العرب الأميركيين أن يُنظِّموا أنفسَهم؟ أيَفْعلون ذلك وحدهم، دون شريك؟ أيكون ذلك باتّباعِ «سياساتِ هويةٍ» ضيِّقة؟ أمْ

١ ـ Andrew Gumber, "Pentagon Targets Latinos & Mexicans to Man the Front Lines in War on Terror," **The Independent** (UK), Sep. 10, 2003.

كيف ندّعي دعمَ قضايا التحرير والحرية، ونؤيّد في الوقت نفسه ارتكابَ المجازر ضدّ الآخرين؟

بإدراك تعالقاتهم بالجاليات الأخرى، ودعمها، وشبكِ أيديهم بأيديها، والعملِ إلى جانبها؟ للأسف إنّ المنظّمات العربية الأميركية ـ من «اللجنة الأميركية العربية المعادية للتشهير» (ADC) إلى «المعهد العربي الأميركي» (AAI) إلى الحملة الأميركية من أجل فلسطين (ATFP) ـ تَنْظر إلى الأمور من منظارٍ انعزاليٍّ مُطْلق

خذوا مثلاً سياسات «اللجنة الأميركية العربية المعادية للتشهير» (ADC). فقد قام مكتبُها العامّ، بقيادة د زياد عسلي، بإصدار بيانيْن داعميْن لإعلان الرئيس بوش الحربَ على ما يُسمّى «الإرهاب» (وهي، في حقيقة الأمر، حربٌ إرهابيةٌ)، وتحديدًا إعلانه الحربَ على أفغانستان عامَ ٢٠٠١. لقد كان موقفُ اللجنة المذكورة، إذن، هو الموافقةَ على قصف بلدٍ بأسره (رغم انتهاك هذا العمل للقانون الدولي)، والموافقةَ على تجريمِ شعبٍ بأكمله، والموافقةَ على التشويهِ الذي تمارسه وسائلُ الإعلام والحكومةُ الأميركية، ما دام الضحايا غيرَ عرب. وعلى حدِّ قول سيلڤيا شحادة، رئيسةِ فرع اللجنة المذكورة في تكساس آنذاك، في رسالة استقالتها من اللجنة، «إذا كنّا حقّاً ضدّ التمييز، فإنّه لا يُمْكننا أن نؤيّد سياساتٍ عنصريةً ومعاييرَ مزدوجة.»[١] المفارقة أنّ المكتب العامّ للجنة أَصْدر بيانيْه الداعميْن للحرب في حين كانت فروعُ اللجنة على امتداد الولايات المتحدة تتظاهر ضدّ الحرب ـ وهذا دليلٌ على نوعٍ جديد من فصلِ الأمور بعضِها عن بعضٍ: ففي حين تدعو المنظّماتُ العربية الأميركية الأساسيةُ الكبرى إلى إسماع صوتها أمام الحكومة الأميركية، فإنّها تَرْفض أن تُجري إصلاحاتٍ ديموقراطيةً داخل تنظيماتها نفسها.[٢]

إنّ هذا النوع من «سياسات الهوية» الضيّقة قد يَدْفع أيضًا بالمنظّمات العربية الأميركية إلى العمل مع كلّ مَنْ يَقْرع بابَها. فلطالما عَرَضَ قادةٌ عنصريون معادون للساميّة دعمَهم للحقوق الفلسطينية، أفيكون علينا أن نحتضنَ مثلَ هؤلاء؟[٣] ولكنْ كيف ندّعي دعمَ قضايا التحرير والحرية، ونؤيّد في الوقت نفسه ارتكابَ المجازر ضدّ الآخرين؟ كيف ندين المعاييرَ المزدوجةَ التي تمارسها الحكومةُ الأميركية، ثم نمارس معاييرَ مزدوجةً مِنْ صنعنا نحن؟

لحسن الحظّ أنّ هناك حركةً متناميةً من العرب الأميركيين الذين يَشْبكون أيديَهم، ويَبْنون جسورًا للتضامن مع الآخرين، ويقرأون التاريخَ ويستوعبونه، ويروْن كيف ناضل الآخرون فيتعلّمون منهم، ويَرْفضون «عقليّةَ الضحية الكبرى،» ويتبنَّوْنَ النضالَ لا فعلاً فحسب بل وسيلةً أيضًا لتحقيقِ تغييرٍ حقيقي وإيجابي. وثمة اليومَ أعدادٌ متزايدةٌ من العرب الأميركيين يدينون العنصريةَ ضدّ **كلّ** الأفراد لا ضدّ أعضاء جاليتهم هم فقط (بالتعريف الضيّق للكلمة)، ويُدْركون التعالقاتِ والتعامداتِ بين الرذائل الثلاث التي تحدّث عنها د مارتن لوثر كينغ ـ النزعة العسكرية، والنزعة المادية، والنزعة العنصرية ـ ويَعْملون على محاربتها جميعها، متضامنين في ذلك مع المنظّمات الأخرى. ولحسن الحظّ أيضًا أنّ ثمة المزيدَ من المؤيّدين داخل الولايات المتحدة للعرب الأميركيين. ففي مؤتمرٍ عامّ لـ «العمّال السُّود من أجل العدالة» في ولاية نورث كارولاينا، وهو مؤتمرٌ كنتُ أنا الحاضرةَ الوحيدةَ غيرَ السوداء فيه، كانت هناك ثلاثُ يافطاتٍ

١ ـ Sylvia Shihadeh, "My Resignation as Chapter President," (Distributed email), Oct. 14, 2001.

٢ ـ يعود سببُ دعم المنظّمات العربية والإسلامية الأساسيةِ الكبرى لحرب بوش على أفغانستان إلى خشيتها من أن يؤدّي خلافُ ذلك إلى اتّهام عامةِ الأميركيين لها بـ «اللاوطنية» وبعيْد ذلك، حظيت المنظماتُ المذكورة بدعمٍ شخصيّ من بوش حين شَجَبَ ـ علنًا ـ الأعمالَ العنصريةَ الأميركيةَ ضدّ العرب والمسلمين وقد أدّى ذلك فعلاً إلى خفضِ جرائم الكراهية ضدّ العرب والمسلمين داخل أميركا، لكنّه لم يخفض الاستهدافَ **المؤسساتي** ضدّهم

٣ ـ هذا السؤال لا يتعلّق بالولايات المتحدة وحدها، بل بلبنان أيضًا، إذ غالبًا ما نرى الصليبَ النازيَّ المعقوف مرسومًا على شوارع بيروت

كبيرة على الحائط كُتِب عليها:

نعم للتعويضات عن العبودية.

لا لعقوبة الإعدام العنصرية.

لا لسياسة الفصل العنصري الإسرائيلية

وهذا ليس إلاّ غيْضًا من فيْض.

وكما تقول الناشطة والكاتبة النسوية السوداء باربَرا سميث: «في النضالات السياسية ليست هناك قضايا تخصُّنَ وقضايا تخصُّني، إنْ نحن اعتبرْنا أنّ كلّ شكلٍ من أشكال الاضطهاد مرتبطٌ بالأشكال الأخرى.» إنّ هذا الفهم لمعنى «التضامن» ضروريٌّ لنضالنا، وقد نما وازدهر في السنواتِ العشرِ الماضية بشكلٍ خاصّ.

فلنتأملْ مثاليْن فقط في هذا المجال:

١) سحب الاستثمارات (Divestment) من دولة إسرائيل الأپارتهادية. فلقد زاد سحبُ الاستثمارات الأميركية والأوروبية من إسرائيل خلال الأعوام العشرة الماضية تحديدًا. والمنظّمات الآتية هي من ضمن عدد كبير من المنظّمات التي دعتْ إلى سحب الاستثمارات من هذا الكيان: «الجمعية العامّة للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة» (وتضمّ مليونيْن ونصفَ مليون عضو)، و«المنهجيون [الميثوديون] المتّحدون في ولايتيْ نيو إنجلند وڤيرجينيا،» و«النقابة الوطنية للمحامين،» و«حزب الخضر في الولايات المتحدة،» و«معهد دراسات الجنوب.» فضلاً عن منظّمات طلابية في أكثر من عشر جامعات على امتداد الولايات المتحدة، واتحاداتِ عمّالٍ محلية، بالإضافة طبعًا إلى المنظّمات العاملة على قضية فلسطين حصرًا.

الأهمّ أنّ حملة سحب الاستثمارات قد برزتْ إلى واجهة الإعلام السائد، مركِّزةً النضالَ على جبهة العلاقات العامة بدلاً من جبهة الاقتصاد. ذلك أنّ النضال لا يُمْكن كسبُه إلاّ على جبهة العلاقات العامة والضغط الشعبي، لا على جبهة الاقتصاد في حدّ ذاتها.

٢) العراق ساد صمتٌ نسبيٌّ في الولايات المتحدة أثناء السنوات القليلة الأولى من الحصار ولكنْ في سنة ١٩٩٥، ومع نشر تقرير الأمم المتحدة الذي يفصِّل حجمَ معاناة الأبرياء العراقيين، بدأتْ بضعُ منظّمات (لم تكن من بينها المنظّماتُ العربيةُ الأميركية الكبرى) وحفنةٌ من الأفراد بالعمل المنظّم ضدّ العقوبات. وخلال سنوات قليلة تكوَّنَ ائتلافٌ من المنظّمات دعا إلى رفع هذه العقوبات، وساعَدَ في إذاعة آثارها الإجرامية في وسائل الإعلام السائدة.

ثم إنّ البناء الحثيث للحركة المعادية للحرب على العراق في تلك الفترة أدّى إلى قيام أكبر تظاهرات في تاريخ الولايات المتحدة تعادي الحربَ **قبل** نشوبها رسميّاً. فتظاهرات ٢٠٠٣/٢/١٥، التي شارك فيها حوالى مليون شخص عَبَّروا دون أدنى لَبْسٍ عن رفضهم للغزو المُعَدّ للعراق، كانت محطةً بارزةً في تاريخ الولايات المتحدة (كما كانت أكبرَ احتجاجٍ منظّم في التاريخ البشري، إذ تظاهَرَ ملايينُ في كافة أرجاء العالم تحت يافطة واحدة هي رفض الغزو) والآن تُظْهر الاستطلاعاتُ في الولايات المتحدة أنّ غالبية الأميركيين يعارضون مواصلةَ احتلال العراق. وتُطالب منظّماتُ السلام التقليدية ومنظّماتُ المحاربين القدامى الجهيرةُ الصوتِ (وبعضُ الجنرالات المتقاعدين) بعودة القوات الأميركية من العراق.

إنّ هذه كلَّها أمثلةٌ على «جيوبٍ» للمقاومة والنضال

ولكنّها هل تَكْفي لأن تسمَّى «حركة»؟ أثمة حركةٌ فعلاً ضدّ الإمبريالية في الولايات المتحدة؟

ليس بعدُ، بالتأكيد ولكنْ إذا استمرّ بناءُ الروابط بين القضايا المحليّة والخارجية، وتواصَلَ تشييدُ الجسور بين الجاليات المختلفة، واكتَمَلَ تبيانُ التعالقات بين خصخصة الخدمات العامة والنزعة العسكرية المتنامية وكيف أنّ هذه العسكرة المتنامية داخل الولايات المتحدة تؤثّر سلبًا في الناس هناك وخارج الولايات المتحدة معًا؛ والأهم، إذ تمت صياغةُ تكتيكاتٍ تَهْدف إلى كسب المعارك لا إلى الاحتجاج

علينا أن نتذكّر أنّ الولايات المتحدة تمتلك تاريخًا غنيّاً وجميلاً من النضال ضدّ القمع.

فحسب. . إذا تمّ ذلك كلُّه، فثمة إمكانيةٌ قويةٌ لحصول تغييرٍ حقيقي

علينا أن نتذكّر أنّ الولايات المتحدة تمتلك تاريخًا غنيّاً وجميلاً من النضال ضدّ القمع، لا تاريخًا فقط من الرجال (وأحيانًا النساء) المتعطّشين إلى السلطة والمقترفين للجرائم الجماعية من أجل المكاسب الاقتصادية. ثمة نضالاتٌ لنساءٍ ورجالٍ تعهّدوا بالكفاح من أجل العدالة، وللتوصّل إلى ٨ ساعات عمل يوميّاً لا غير، ولإلغاءِ العبودية، ولحقِّ المرأة في الانتخاب، ولتكريس كافّةِ الحقوق المدنية.

لقد كتب المؤرّخ الأميركي هوارد زنْ يقول «. إنّ عدمَ الإيمان بإمكانيةِ التغيير الدراماتيكي يعني أن ننسى أنّ الأمور قد تغيّرتْ **فعلاً**، ليس بما يكفي [من التغيير] طبعًا، ولكنْ بما يكفي لإظهارِ ما هو ممكن. لقد فوجِئنا من قَبْلُ في الماضي. وقد نفاجَأُ من جديد. بل الحقّ أنّ بإمكاننا نحن أن نفاجِئ.»[1]

أعتقد أنّ النضال كلَّه يبدأ بأن نمتلكَ أحلامًا غيرَ قابلةٍ للتحقّق. فوحدَها الأحلامُ التي تُعتبر غيرَ واقعية هي الجديرةُ بأن نبذلَ طاقاتِنا لتحقيقها. ولا شكّ في أنّ النضال سيستمرّ حين نُقِرّ بأنّ اليأسَ وفقدانَ الأمل هما أقوى عائقين أمام التغيير.

بيروت

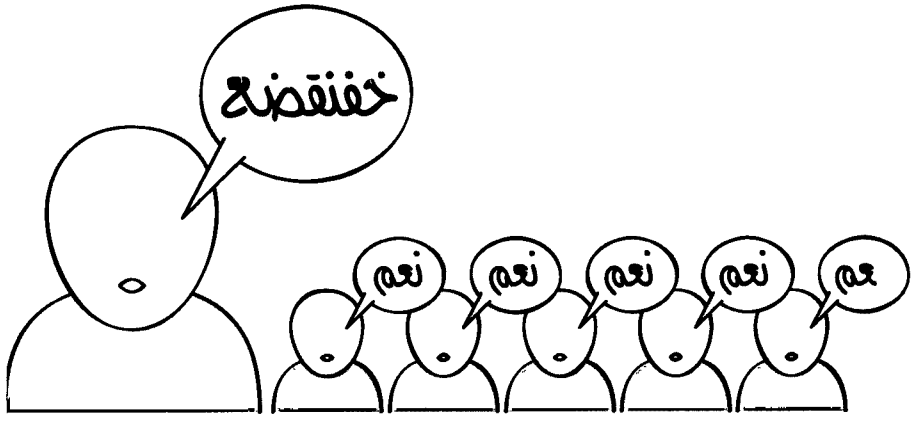

هذه ليست ديموقراطيةً

لارا بلعـــــة